التقرير السنوي 2025

2025

هيئة سوق رأس المال
Capital Market Authority

كلمة رئيس مجلس الإدارة

يطيب لي أن أضع بين أيديكم التقرير السنوي لهيئة سوق رأس المال الفلسطينية للعام 2025، والذي يوثق حصاد عام استثنائي بكل المقاييس، ومليئاً بالتحديات السياسية والأمنية والاقتصادية غير المسبوقة. لقد اختبر هذا العام، في ظل تداعيات العدوان المستمر والقيود المفروضة، مدى تماسك اقتصادنا الوطني بصفة عامة، والقطاعات المالية غير المصرفية بصفة خاصة.

ورغم البيئة شديدة التعقيد والمشهد الاقتصادي المليء بالضغوطات وتراجع السيولة، إلا أننا في هيئة سوق رأس المال نفخر بما أظهرته القطاعات التي نشرف عليها من مرونة عالية وقدرة فائقة على الصمود والتكيف. لقد أثبتت هذه القطاعات ديمومتها ومتانتها، ليس فقط في الحفاظ على توازنها، بل وفي تحقيق نتائج إيجابية ومؤشرات نمو تعكس الثقة العميقة في بنياننا الاقتصادي.

على صعيد قطاع الأسواق المالية، حرصت الهيئة على أن تنعكس جهودها بشكل مباشر على تعزيز جاذبية السوق وتطوير مساره وحوكمة شركاته، حيث شهد العام 2025 بداية مرحلة جديدة في رفع كفاءة بورصة فلسطين وتحسين بنيتها التحتية، لتحقق بذلك نسبَ نموٍ وصلت الى 21% بالقيمة السوقية و168% بقيمة الأسهم المتداولة. وفي مسارٍ موازي فقد نمت أرباح الشركات المدرجة الصافية، إضافة الى نمو ملحوظ بحجم الإصدارات وبنسب مضاعفة عن سابقه، وذلك كمؤشر على قدرة تلك الشركات على التكيف والصمود مدعومة برؤية استراتيجية واثقة من قبل المستثمرين. وقد واكبنا ذلك بتعزيز البيئة التشريعية والرقابية، حيث أصدرت الهيئة عدداً من القرارات والتعليمات الهادفة الى حماية حقوق المستثمرين وتصويب أوضاع المنصات غير المرخصة، لضمان استقرار السوق ونزاهته.

أما في قطاع التأمين، والذي يمثل ركيزة للأمان والتكافل المجتمعي، فقد تمكن من تحقيق نمو ملحوظ بنسبة 11% في إجمالي الأقساط التأمينية لتصل إلى 424.7 مليون دولار، مسجلاً ارتفاعاً في نسبتي الاختراق والكثافة التأمينية. تعكس هذه المؤشرات قدرة منظومة التأمين الفلسطينية على الصمود والاستجابة، وتحقيق التوازن بين الحماية التأمينية والاستدامة المالية، حتى في ظل بيئة إقليمية ومحلية تتسم بعدم الاستقرار والتقلّبات المستمرة. وتزامناً مع ذلك، واصلنا العمل على مسودة قانون التأمين الجديد، وشجعنا التحول نحو التسديد الإلكتروني للوثائق، وطورنا أنظمة التسعير لتكون أكثر عدالة ومرونة لتلبية احتياجات السوق. ويستمر هذا القطاع في النمو والتكيف، على الرغم من التحديات المتزايدة، ليؤكد مكانته كرافد مستقر وفعّال في منظومة الاقتصاد الفلسطيني.

وفي قطاع التأجير التمويلي، واصلنا تهيئة المناخ التشريعي لتعزيز هذا القطاع الحيوي الداعم للإنتاجية والاستثمار، فأصدرنا ضوابط تنظيم رهن الأصول المؤجرة لحماية حقوق المستأجرين، وعكفنا على التأسيس لإطلاق منتجات التأجير التمويلي المتوافقة مع أحكام الشريعة الإسلامية (الإجارة) المتوقع إطلاقها مطلع عام 2026، لتلبية احتياجات شريحة أوسع من المجتمع الفلسطيني وتعزيز الشمول المالي.

ونحن إذ نطوي صفحة العام 2025 بكل ما حمله من صعاب وإنجازات، فإننا نوجه أنظارنا نحو المستقبل بعزيمة لا تلين. مستمرون في المضي قدماً نحو تحقيق أهدافنا الاستراتيجية، المتمثلة في تعزيز استخدام التكنولوجيا المالية والتحول الرقمي، والنهوض بخدمات التمويل الإسلامي، وضمان استدامة واستقرار القطاعات المالية تحت إشرافنا، متسلحين بأفضل الممارسات والمعايير الدولية.

ختاماً، أتقدم بخالص الشكر والامتنان إلى كافة شركائنا في القطاعين العام والخاص، وإلى مجالس إدارات وإدارات الشركات الخاضعة لرقابة الهيئة على تعاونهم وصمودهم. كما أخص بالشكر والتقدير الإدارة التنفيذية وكافة كوادر وموظفي هيئة سوق رأس المال على تفانيهم وجهودهم الدؤوبة التي شكلت حجر الأساس في تجاوز التحديات وتحقيق هذه المنجزات.

والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته،

رئيس مجلس الإدارة

عمار العكر

تمهيد

تمهيد > الرؤيا والرسالة والأهداف

تمهيد

هيئة سوق رأس المال مؤسسة عامة تتمتع بالشخصية الاعتبارية والاستقلال المالي والإداري والأهلية القانونية، استناداً إلى المادة رقم 2 من قانون هيئة سوق رأس المال رقم 13 لسنة 2004.

تهدف الهيئة إلى تهيئة المناخ الملائم لتحقيق استقرار سوق رأس المال ونموه، وذلك من خلال التنظيم والتطوير والرقابة والإشراف على نشاطات القطاعات المالية غير المصرفية (الأوراق المالية، التأمين، التأجير التمويلي، تمويل الرهن العقاري، إضافة إلى المنتجات والخدمات المالية الإسلامية)، وتعمل الهيئة على تنظيم التكنولوجيا المالية، بهدف حماية حقوق المتعاملين والمستثمرين.

الرؤيا

هيئة رقابية فاعلة تعمل على الارتقاء بسوق رأس المال في فلسطين، وحماية مصالح المتعاملين فيه.

الرسالة

التنظيم والإشراف والرقابة على أداء كل من قطاعات الأوراق المالية، والتأمين، والرهن العقاري، والتأجير التمويلي والتخصيم في فلسطين، وتطويرها بما يحقق مبادئ الشفافية والعدالة والنزاهة، وفقاً لأفضل الممارسات الدولية.

الأهداف الاستراتيجية:

1. تعزيز استخدام التكنولوجيا المالية في القطاع المالي غير المصرفي، وتوفير البيئة الممكّنة لها.
2. النهوض بخدمات وأدوات التمويل المتوافقة مع الشريعة الإسلامية.
3. استدامة القطاعات المالية تحت إشراف الهيئة وتعزيز استقرارها.

قطاعات سوق رأس المال

قطاعات سوق رأس المال > قطاع الأوراق المالية

قطاعات سوق رأس المال > قطاع الأوراق المالية > التعريف بالقطاع

بالنظر الى نتائج العام 2025، نجد أن الشركات المُدرجة في السوق قد أثبتت متانتها وديمومتها، وقدرتها على التكيف مع الظروف الاستثنائية التي فرضها علينا العدوان، بل، أيضاً، على تحقيق الأرباح، حتى أن جزءاً كبيراً من هذه الشركات قام بتوزيع أرباح على المساهمين في ظل إجراءات التحوط كافة التي تم اتّخاذها من قبل الشركات المساهمة، بينما سعت البقية إلى الحفاظ على وضع متوازن من حيث الإنتاج والقدرة على تقديم الخدمات على أكمل وجه، وهو الأمر الذي يسهّل ويساعد على التحسن السريع في عملياتها حال انتهاء الحالة المسببة لهذا التأثير.

أما على صعيد التداول في السوق، فقد بدأنا نلمس تحسناً، على صعيد التداول، وزيادة القيمة السوقية للشركات المدرجة، ويعزى ذلك إلى مجموعة من الأسباب؛ أهمها ارتفاع أسعار بعض الشركات القيادية، واهتمام بعض الأطراف ذات العلاقة وبعض المستثمرين الذين لديهم سيولة مالية باقتناص فرص الشراء على الأسعار المنخفضة من جهة، ولغايات المحافظة على التوازن السعري من جهة أخرى، وهذا الأمر طبيعي في الأسواق المالية، إضافة إلى أن رؤية المستثمر المغامر بعيدة المدى من الناحية الاستراتيجية دائماً ما تكون مغايرة لأحداث الواقع التي نشهدها في ظل الظروف الصعبة التي نعيشها في فلسطين.

قطاعات سوق رأس المال > قطاع الأوراق المالية > أبرز تطورات العام 2025

1. **البيئة التشريعية:**

- إصدار تعليمات حوكمة الشركات المدرجة في بورصة فلسطين رقم (1) لسنة 2025.
- صدور القرار رقم (2) لسنة 2025 بشأن سياسة الهيئة للموافقة على تأسيس شركات لمزاولة الأنشطة المتعلقة بالأوراق المالية.
- التعميم بشأن ضبط وتنظيم الحفظ المركزي الإلكتروني الخاص بالبورصات الأجنبية غير النظامية.
- وضع المعايير بشأن الأمن السيبراني وحوكمة البيانات للجهات العاملة في قطاع الأسواق المالية.

2. **الإجراءات الرقابية:**

- الإشراف على تطوير البنية التحتية لبورصة فلسطين من خلال متابعة إطلاق أنظمة التداول والإيداع الجديدة.
- رصد السلوكيات والتعاملات المخالفة على بعض الأوراق المالية المدرجة والتعامل معها ومع العملاء المستثمرين فيها وفق الضوابط الرقابية.
- إخطار عدد من شركات الأوراق المالية الأعضاء بشأن مخالفتها لقواعد السوق، وأخرى لتعليمات الملاءة المالية السارية.
- الموافقة على ربط أنظمة بورصة فلسطين مع نظام (E-KYC) لدى سلطة النقد الفلسطينية.
- إنفاذ التفتيش الميداني على الجهات والأطراف المرخصة من قبل الهيئة، هذا وقد تم خلال العام 2025 الانتهاء من تنفيذ جولات التفتيش حسب الخطة المعتمدة حول التفتيش المبني على المخاطر وعلى مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب.
- مراجعة الإفصاحات المالية والمعلوماتية وفقاً لتعليمات الإفصاح السارية.

3. **إجراءات الهيئة في حماية حقوق المستثمرين:**

- تنظيم إجراءات تحول الشكل القانوني لشركة فلسطين لصناعات اللدائن المساهمة العامة المدرجة إلى شركة مساهمة خاصة، مع توجيه الشركة إلى تزويد الهيئة بكفالة دفع غير معلقة على شرط لأمر الهيئة، على أن تتم إعادة تقييمها بشكل دوري، وذلك وفقاً لما يتم تسديده لمساهميها مقابل مستحقات نقل أسهمهم إلى شركة فلسطين للاستثمار الصناعي.
- إخطار المنصات غير المرخصة من الهيئة التي تروج لتداول نشاط الفوركس وتعليمه وتسويقه في فلسطين.
- نشر المنصات غير المرخصة على منصة I-scan الخاصة بالمنظمة الدولية للهيئات المشرفة على أسواق المال (IOSCO)، وذلك في إطار تعزيز الوعي بعدم التعامل مع جهات غير مرخصة.
- تعزيز التعاون مع الجهات الرسمية لغايات رفع القدرات الرقابية، وبخاصة في متابعة الجهات غير المرخصة في الأسواق المالية غير النظامية (الفوركس).
- وضع معايير لمكافحة المخاطر في الأسواق المالية غير النظامية (الفوركس).
- التعامل مع 8 شكاوى خطية والعمل على إثرها بأخذ المقتضيات القانونية، وذلك حمايةً لحقوق المتعاملين في السوق.

4. **التراخيص**

وافقت الهيئة، خلال العام 2025، على إجراءات الترخيص التالية:

- تجديد ترخيص 9 شركات أوراق مالية أعضاء، وذلك لممارسة أعمال الوساطة المالية وإدارة الإصدارات.
- تجديد ترخيص 24 وسيطاً معتمداً و7 مستشارين ماليين.
- تجديد ترخيص 5 مصارف للعمل كحافظ أمين.
- تجديد ترخيص بورصة فلسطين.
- تجديد ترخيص جهات اعتبارية أخرى عدد 2، لممارسة أنشطة مستشار الاستثمار وإدارة الإصدارات.

- منح الترخيص لشركة أوراق مالية لممارسة التعامل في البورصات الأجنبية غير النظامية، وذلك بعد التحقق من استيفائها المتطلبات كافة، ليصبح العدد الإجمالي للشركات المرخصة لهذا النوع من النشاط 4 شركات.
- عدم تجديد ترخيص نشاطات شركة العربي جروب للاستثمار.

5. الإصدارات

وافقت الهيئة خلال العام 2025 على 14 إصداراً قيمتها الإجمالية 455.8 مليون دولار، وذلك كما يلي:

#	اسم الشركة	نوع الإصدار	حجم الوحدات المصدرة	قيمة الإصدار بالدولار
1	شركة فلسطين للتنمية والاستثمار المحدودة	أسناد قرض	240	120,000,000
2	الشركة العربية الفلسطينية للاستثمار	أسناد قرض	10,934	120,000,000
3	صندوق الاستثمار الفلسطيني	أسناد قرض	15,000	150,000,000
4	الشركة العربية الفلسطينية للاستثمار	اكتتاب ثانوي عام	30,000,000	30,000,000
5	شركة البنك الإسلامي الفلسطيني	اكتتاب ثانوي عام	6,000,000	6,000,000
6	الشركة العربية الفلسطينية للاستثمار	أسهم مجانية	5,000,000	5,000,000
7	الشركة العالمية المتحدة للتأمين	أسهم مجانية	1,800,000	1,800,000
8	شركة المجموعة الأهلية للتأمين	أسهم مجانية	6,000,000	1,500,000
9	شركة المشرق للتأمين	أسهم مجانية	1,500,000	1,500,000
10	شركة بنك القدس	أسهم مجانية	5,250,000	5,250,000
11	شركة تمكين الفلسطينية للتأمين	أسهم مجانية	393,120	393,120
12	شركة فلسطين للتأمين	أسهم مجانية	2,000,000	2,000,000
13	شركة بنك فلسطين	شريك استراتيجي	383,409	578,948
14	شركة بنك فلسطين	شريك استراتيجي	7,843,043	11,842,995

6. الإفصاح

يبين الجدول التالي مدى التزام الشركات المدرجة بالإفصاح عن التقارير الدورية خلال العام 2025 وذلك ضمن الفترة المحددة.

التقارير الدورية	آخر موعد للإفصاح	الشركات المدرجة	الشركات الملتزمة	نسبة الالتزام
البيانات المالية الختامية الأولية 2024*	16/02/2025	48	42	88%
التقرير السنوي 2024**	31/03/2025	48	43	90%
البيانات المالية للربع الأول 2025	15/05/2025	48	45	94%
البيانات المالية نصف السنوية 2025	17/08/2025	48	45	94%
البيانات المالية للربع الثالث 2025***	16/11/2025	48	45	94%

* تم تمديد فترة الإفصاح لقطاع البنوك والخدمات المالية عن البيانات المالية الختامية الأولية 2024 حتى 15/03/2025.

** تم تمديد فترة الإفصاح لقطاع البنوك والخدمات المالية عن التقرير السنوي 2024 حتى 30/04/2025.

*** تم تمديد فترة الإفصاح لقطاع البنوك والخدمات المالية عن البيانات المالية للربع الثالث 2025 حتى 15/12/2025.

7. **التعاون الإقليمي والدولي:**

- مشاركة مؤسسات أسواق رأس المال العربية إجراءات ومعلومات رقابية خاصة، وذلك بناء على مذكرة التفاهم المتعددة الأطراف للمنظمة الدولية للهيئات المشرفة على أسواق المال (IOSCO) بشأن التشاور والتعاون وتبادل المعلومات.
- مشاركة اتحاد هيئات الأوراق المالية العربية بوضع الدليل الاسترشادي حول أفضل الممارسات لمواجهة مخاطر الأسواق، وقواعد الأنشطة المالية عبر الحدود.
- المشاركة بفعالية أسبوع المستثمر العالمي للسنة الثامنة على التوالي، وتنفيذ برامج توعوية متخصصة حول التكنولوجيا والتمويل الرقمي، والذكاء الاصطناعي، والوقاية من الاحتيال.

إحصائيات القطاع للعام 2025

1. **إحصائيات نشاط التعامل في بورصة فلسطين (غير شاملة للتحويلات خارج القاعة)**

المؤشرات الاستراتيجية لبورصة فلسطين	2024	2025
القيمة السوقية (لأقرب مليون دولار)	4,080.1	4,942.8
قيمة الأسهم المتداولة (لأقرب مليون دولار)	138.4	371.4
عدد الأسهم المتداولة (لأقرب مليون سهم)	86.0	204.7
عدد الصفقات	18,248	23,643
عدد الشركات المساهمة العامة المدرجة	48	48
عدد حسابات التداول	124,470	127,384
عدد المتعاملين	68,847	68,697
الأسهم الحرة (%)	%34	%35
القيمة السوقية للبورصة كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي (%)	30%	34%
حجم التداول في البورصة كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي (%)	%1.2	%2.9
حجم تداول المستثمر المؤسسي كنسبة من إجمالي حجم التداول (%)	%45	%46

-

الاستثمار الأجنبي في بورصة فلسطين	2024	2025
القيمة السوقية للاستثمار الأجنبي (لأقرب مليون دولار)	1,333.18	1,841.68
قيمة تداول الاستثمار الأجنبي (لأقرب مليون دولار)*	85.4	431.8
عدد الأسهم المتداولة للاستثمار الأجنبي (لأقرب مليون سهم)*	54.14	235.4

* القيم المبينة تشمل عمليات البيع والشراء.

الخدمات المقدمة لقطاع الأسواق المالية	2024	2025
حجم الإصدارات (لأقرب مليون دولار)*	80.1	455.8
عدد إفصاحات اجتماعات مجالس الإدارة والهيئات العامة للشركات المدرجة	367	293
عدد شركات الأوراق المالية المرخصة	10	9
عدد أمناء الحفظ المرخصين	5	5
عدد ممتهني المهن المالية المرخصين	33	31

* سبب ارتفاع قيمة الإصدار في العام 2025، بسبب إصدار أسناد القرض لثلاث شركات مساهمة عامة والبالغة 390 مليون دولار، والمشار إليه في الجدول التفصيلي في البند خامساً.

2. الأداء الإقليمي لمؤشر القدس

يبين الرسم أدناه أداء مؤشر بورصة فلسطين (مؤشر القدس) مقارنة مع مؤشرات بورصات اتحاد هيئات الأوراق المالية العربية الرئيسية للعام 2025 مقارنة مع العام 2024.

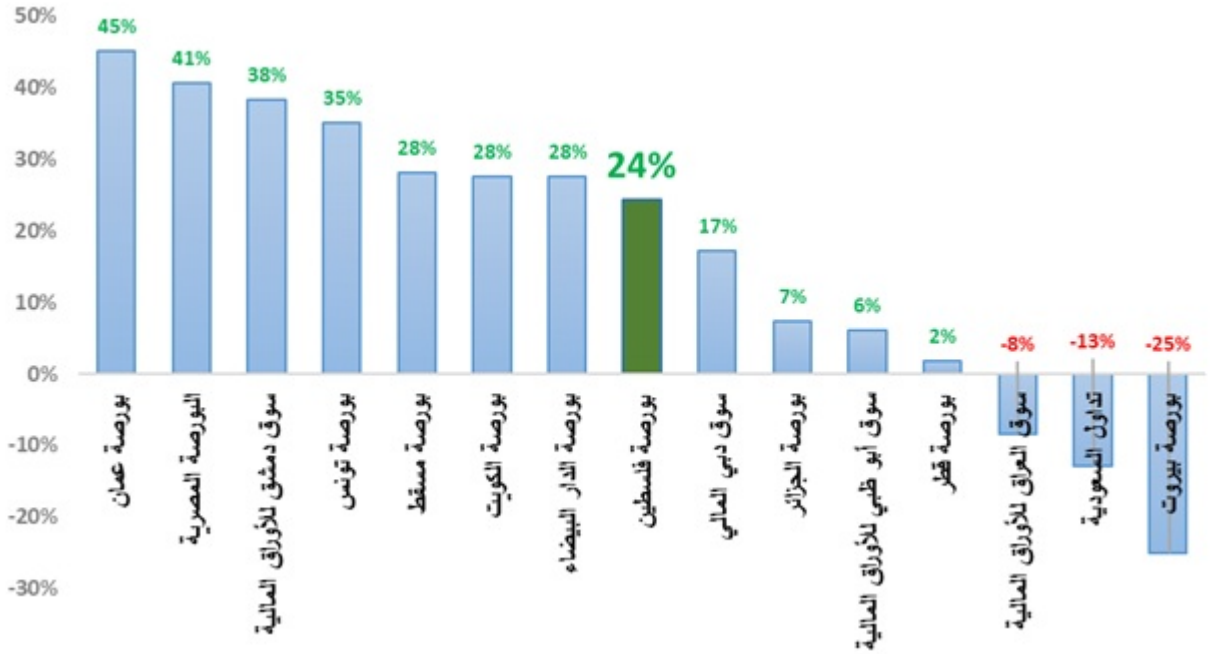

1. إحصائيات نشاط التعامل في البورصات الأجنبية النظامية

عدد المتعاملين	4,948
قيمة المحافظ الاستثمارية (مليون دولار)	184.8

توزيع المحافظ الاستثمارية

البورصة	القيمة لأقرب مليون
بورصة عمان	80.4
أسواق دولة الإمارات العربية المتحدة	44.1
الأسواق الأمريكية	43.1
تداول السعودية	13.1
البورصة المصرية	2.9
بورصة قطر	0.9
بورصة الكويت	0.2
بورصة لندن	0.1

2. إحصائيات نشاط التعامل في البورصات الأجنبية غير النظامية

عدد المتعاملين	4,088
إجمالي عدد العقود	397,625

الأدوات المالية الأكثر تداولاً

رمز العقد	عدد العقود
عقود الذهب	227,349
مؤشر داو جونز	67,176
مؤشر ناسداك	40,173
EURUSD	7,636
النفط	4,115
أخرى	51,176
المجموع	**397,625**

قطاعات سوق رأس المال > قطاع التأمين

قطاعات سوق رأس المال > قطاع التأمين > التعريف بالقطاع

لمحة عامة عن قطاع التأمين في فلسطين وأداء السوق خلال العام 2025

يُعد قطاع التأمين إحدى الركائز الحيوية للاقتصاد الفلسطيني، لما له من دور محوري في دعم الاستقرار الاقتصادي والاجتماعي، وتعزيز مفاهيم الأمان والتكافل المجتمعي. ومن خلال العلاقة التعاقدية التي تربط بين المُؤمِّن والمؤمَّن له، يضطلع التأمين بوظيفة مزدوجة ذات أبعاد اجتماعية واقتصادية؛ إذ يوفر الحماية من المخاطر، ويُعد أداة فعالة لتجميع رؤوس الأموال، وعنصراً أساسياً في العملية الإنتاجية، ما يساهم في تحفيز النمو وتعزيز صمود الاقتصاد الوطني.

وقد شهد قطاع التأمين في فلسطين خلال السنوات الأخيرة تطوراً ملحوظاً، سواء من حيث التوسع في حجم المحفظة التأمينية، أو من حيث تنوّع وجودة الخدمات التأمينية المقدمة للجمهور. ويستمر هذا القطاع في النمو والتكيف، على الرغم من التحديات المتزايدة، ليؤكد مكانته كرافد مستقر وفعّال في منظومة الاقتصاد الفلسطيني.

ويخضع قطاع التأمين لإشراف ورقابة هيئة سوق رأس المال الفلسطينية بموجب قانون الهيئة رقم (13) لسنة 2004، وقانون التأمين رقم (20) لسنة 2005، حيث تتولى الإدارة العامة للتأمين تنفيذ هذه المهام، من خلال مراقبة أداء شركات التأمين، وضمان التزامها بالتشريعات والأنظمة والتعليمات النافذة. وعلى الرغم من التحديات الإقليمية والمحلية الصعبة التي طغت على المشهد خلال العام 2025، والتوترات الإقليمية في دول الجوار، التي أثرت سلباً على مناخ الاستثمار والثقة الاقتصادية، فإن قطاع التأمين الفلسطيني أظهر مرونة ملحوظة وقدرة على التكيف وتحقيق نتائج إيجابية.

فقد بلغ إجمالي الأقساط التأمينية المُحصّلة في السوق الفلسطيني 424.7 مليون دولار أمريكي للعام 2025، مقارنة بـ 5383. مليون دولار في العام 2024، بنسبة نمو بلغت 11%. في المقابل، ارتفعت قيمة التعويضات المسددة من قبل شركات التأمين للمستفيدين من التغطيات التأمينية إلى 275.5 مليون دولار، مقارنة بـ 259.9 مليون دولار في العام السابق، محققةً ارتفاعاً بحوالي 6%.

أما على صعيد الأرباح الصافية، فقد سجّلت شركات التأمين أرباحاً بلغت 15.13 مليون دولار أمريكي في العام 2025، مقارنة بـ 15.9 مليون دولار في العام 2024، بنسبة انخفاض بلغت 5%. ويُعزى هذا الانخفاض الى عوامل عدة، أهمها الارتفاع في قيمة التعويضات المسددة وتقلبات أسعار صرف العملة.

وفيما يتعلق بالمؤشرات الفنية:

- ارتفعت **نسبة الاختراق التأميني** (إجمالي الأقساط إلى الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية) إلى **3.72%** في نهاية العام 2025، مقارنة بـ **3.49%** في نهاية العام 2024، وهو مؤشر على تعافٍ نسبي في عمق سوق التأمين.
- كذلك ارتفعت **الكثافة التأمينية** (متوسط نصيب الفرد من المحفظة التأمينية) إلى **77.21 دولار أمريكي** مقارنة بـ **69.74 دولار** في العام السابق، ويُعزى ذلك إلى الارتفاع في المحفظة التأمينية الذي بلغ 11%.

تعكس هذه المؤشرات قدرة منظومة التأمين الفلسطينية على الصمود والاستجابة، وتحقيق التوازن بين الحماية التأمينية والاستدامة المالية، حتى في ظل بيئة إقليمية ومحلية تتسم بعدم الاستقرار والتقلّبات المستمرة.

السنة	إجمالي الأقساط (بالمليون دولار أمريكي)	عدد السكان (بالمليون نسمة)	إجمالي الناتج المحلي الخام (بالمليار دولار أمريكي)	معدل الإنفاق الفردي على التأمين (بالدولار الأمريكي)	نسبة التأمين في الناتج القومي الخام (%)
2021	363,019,897	5.2	18.036	64.55	1.89
2022	396,012,710	5.4	19.112	73.08	2.07
2023	398,033,735	5.5	17.396	71.22	2.29
2024	383,555,711	5.5	10.960	69.74	3.49
2025	424,709,468	5.5*	11.397*	77.21	3.72

*وفقاً للبيانات المقدرة الصادرة عن الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني.

الأصناف والفروع	2023	2024	نسبة التطور (%) 2023/2024	2025	نسبة التطور (%) 2024/2025
تأمين المركبات	269,831,483	266,692,758	0.01-	294,378,381	0.10
تأمين العمال	25,872,492	27,736,952	0.07	31,913,893	0.15
التأمين الصحي	43,587,176	38,573,866	0.12-	43,143,742	0.12
تأمين المسؤوليات المدنية	6,251,140	5,474,850	0.12-	5,982,931	0.09
تأمينات أخرى	11,883,278	7,484,801	0.37-	8,090,559	0.08
تأمين الحريق	20,331,383	17,948,637	0.12-	19,753,273	0.03-
التأمين البحري	2,679,045	2,018,502	0.25-	2,381,380	0.11-
التأمين الهندسي	8,521,222	7,530,165	0.12-	8,628,977	0.01
تأمين الحياة	8,468,182	9,824,793	0.16	9,971,935	0.18
التأمين الزراعي	608,335	270,388	0.56-	464,398	0.24-
إجمالي الأقساط	398,033,735	383,555,711	0.04-	424,709,468	0.07

السنوات	2019	2020	2021	2022	2023	2024	2025
الأقساط	302,509,068	303,244,103	363,019,897	396,012,710	398,033,735	383,555,711	424,709,468
التعويضات المدفوعة	182,660,629	179,630,303	227,977,187	255,872,881	257,690,889	259,940,376	275,540,553

التحديات التي واجهها قطاع التأمين خلال العام 2025

شهد قطاع التأمين الفلسطيني خلال العام 2025 تحديات كبيرة تأثرت بها معظم القطاعات الاقتصادية، نتيجة تطورات سياسية وأمنية واقتصادية بالغة الصعوبة. فقد أدّى استمرار العدوان الإسرائيلي على قطاع غزة والضفة الغربية إلى شلل في النشاط الاقتصادي، الأمر الذي انعكس على مجمل أداء الاقتصاد الفلسطيني.

وفي الضفة الغربية والقدس، تسببت الاجتياحات المتكررة، وقيود الحركة، والإغلاقات المفروضة بين المحافظات، إلى جانب تسريح أكثر من 90% من العاملين الفلسطينيين في الداخل المحتل، في ضغوط معيشية واقتصادية كبيرة. كما أسهم منع فلسطينيي الداخل من دخول مدن الضفة الغربية في تراجع النشاط التجاري.

على الصعيد المالي، استمر الاحتلال الإسرائيلي في اقتطاع أجزاء من عائدات المقاصة، حيث بلغت القيمة التراكمية للاقتطاعات حوالي 3 مليارات دولار حتى نهاية العام 2025، ما قيّد قدرة الحكومة على الوفاء بالتزاماتها تجاه القطاعين العام والخاص. وتزامن ذلك مع تراجع حاد في الدعم الخارجي، وأسفر عن انكماش اقتصادي في الضفة الغربية.

كما تأثرت السيولة النقدية لشركات التأمين نتيجة الشيكات المعادة في فلسطين بشكل عام التي وصلت قيمتها إلى 1.36 مليار دولار في العام 2025، وهو ما يعكس تأثير تراجع قدرة الأفراد والمؤسسات على السداد، وبخاصة في ظل الاعتماد على البيع الآجل للأقساط التأمينية.

على الرغم من هذه التحديات، استمر قطاع التأمين في إظهار المرونة والتكيف، مدعوماً بالرقابة الفعّالة من هيئة سوق رأس المال، وتطوير الآليات التنظيمية، وتحفيز الابتكار الرقمي مثل الدفع الإلكتروني، ما ساعد على الحفاظ على استقرار السوق وتشجيع النمو التدريجي في مختلف فروع التأمين.

قطاعات سوق رأس المال > قطاع التأجير التمويلي

قطاعات سوق رأس المال > قطاع التأجير التمويلي > التعريف بالقطاع

يعد نشاط التأجير التمويلي إحدى الأدوات التمويلية المهمّة في السوق الفلسطيني، لما يوفره من بدائل تمويلية مرنة تسهم في تمكين المؤسسات والأفراد من اقتناء الأصول الإنتاجية والتشغيلية دون الحاجة إلى تملّكها الفوري. وقد شهد هذا النشاط اهتماماً متزايداً خلال الفترة الماضية، نظراً لدوره في دعم القطاعات الاقتصادية المختلفة وتعزيز الاستثمار وتحسين كفاءة استخدام رأس المال. ويخضع نشاط التأجير التمويلي لرقابة وتنظيم هيئة سوق رأس المال الفلسطينية، بما يضمن التزام الجهات العاملة فيه بأحكام القوانين والأنظمة والتعليمات النافذة، وبما يعزز الشفافية وحماية حقوق أطراف العلاقة، ويسهم في تحقيق الاستقرار والسلامة المالية للقطاع.

وتأتي رقابة الهيئة على هذا القطاع في إطار اختصاصها المنصوص عليه في قانونها رقم (13) لسنة 2004، والقرار بقانون رقم (6) لسنة 2014 بشأن التأجير التمويلي، الذي يُشكّل الإطار التشريعي الناظم للعلاقات التعاقدية والمهنية بين الجهات المختلفة في هذا المجال.

وتبرز أهمية التأجير التمويلي في دوره في تحسين كفاءة استخدام الموارد المالية وتعزيز القدرة الاستثمارية للمؤسسات، لا سيما في ظل التحديات المرتبطة بمحدودية التمويل التقليدي؛ إذ يساهم هذا النشاط في تخفيف الأعباء التمويلية المباشرة، وتحسين السيولة النقدية، وتمكين المؤسسات، وبخاصة الصغيرة والمتوسطة، من تحديث أصولها ورفع كفاءتها التشغيلية وقدرتها التنافسية. وعلى المستوى الاقتصادي الكلي، يسهم التأجير التمويلي في تحفيز الاستثمار وزيادة الإنتاجية ودعم النمو الاقتصادي وخلق فرص عمل، بما يعزز الاستقرار المالي والتنمية الاقتصادية المستدامة.

يُظهر هيكل السوق المحلي تنوعاً في نماذج الشركات العاملة، بين شركات مستقلة وأخرى تابعة لموردي الأصول، في حين لم يتم حتى اللحظة إنشاء أي شركة تابعة لمؤسسة مالية، كما تنقسم الشركات المرخصة إلى شركات تقدم التأجير التمويلي التقليدي وأخرى تقدم التأجير التمويلي المتوافق مع أحكام الشريعة الإسلامية، ما يعكس قابلية هذا القطاع للنمو ومرونته في تلبية احتياجات فئات مختلفة من المستفيدين.

وتتركز أنشطة التأجير التمويلي حالياً في مجال الأموال المنقولة، وتحديداً المركبات والمعدات، في ظل غياب التمويل للأصول غير المنقولة. ومع ذلك، فإن الفرصة لنمو هذا المنتج وتطوره أصبحت كبيرة، لا سيما مع صدور القرار بقانون بشأن ضريبة القيمة المضافة للعام 2024، الذي يُشجّع على التمويل في القطاع العقاري، إلى جانب العمل المتواصل مع سلطة الأراضي على إصدار تعليمات تسجيل الأموال غير المنقولة المؤجرة تأجيراً تمويلياً، وهو ما يُعد من أولويات الهيئة ويتوقع صدورها مطلع العام 2026.

أما من حيث المنافسة، وبالاستناد إلى مؤشر هيرفندل-هيرشمان (Herfindahl-Hirschman Index - HHI) لإجمالي الاستثمار في قطاع التأجير التمويلي، فإن الوضع التنافسي في القطاع يُعد متوسطاً. وقد شهد العام 2025 تراجعاً في هذا المؤشر، حيث بلغت قيمته 1854 نقطة، مقارنة بـ1675 نقطة في العام 2024، ما يدل على استقرار نسبي في مستوى المنافسة داخل القطاع.

تواصل هيئة سوق رأس المال الفلسطينية الاضطلاع بمسؤولياتها التنظيمية والرقابية، انطلاقاً من رؤية تستهدف ترسيخ قطاع مالي غير مصرفي أكثر مرونة وشمولية واستدامة، وبما ينسجم مع التوجهات الاستراتيجية للهيئة، وتوسيع نطاق استخدام الحلول الرقمية والتكنولوجيا المالية، وتطوير منتجات تمويلية متوافقة مع أحكام الشريعة الإسلامية، وتعزيز متانة واستدامة القطاعات المالية غير المصرفية الخاضعة لإشراف الهيئة، بما يدعم دورها في دفع عجلة التنمية الاقتصادية.

وعلى الرغم مما يتمتع به نشاط التأجير التمويلي من مزايا، فإنه يواجه عدداً من التحديات، من أبرزها المخاطر الائتمانية المرتبطة بالتزام المستأجرين، والتحديات القانونية والإجرائية المتعلقة بتسجيل ورهن الأصول المؤجرة، وتنفيذ الحقوق عند التعثر، إضافة إلى تأثر النشاط بالظروف الاقتصادية العامة، الأمر الذي يستدعي استمرار تطوير الأطر التنظيمية والرقابية، وتعزيز ممارسات إدارة المخاطر والإفصاح، بما يضمن سلامة هذا النشاط واستدامته، وحماية حقوق جميع الأطراف ذات العلاقة.

وفي هذا السياق، كثّفت الهيئة، من خلال دورها الرقابي والإشرافي، جهودها في حث الشركات العاملة في قطاع التأجير التمويلي على تعزيز أنظمة إدارة المخاطر، وتحسين إجراءات الدراسة الائتمانية، واتباع سياسات تحفظ التوازن بين النمو والسلامة المالية. كما أصدرت الهيئة قرار **ضوابط تنظيم رهن الأصول المؤجرة في عقود التأجير التمويلي رقم (3) لسنة 2025**. وقد احتوى القرار على مجموعة من الأحكام لتنظيم عملية الرهن للأصول المؤجرة تأجيراً تمويلياً، وتنظيم استخدام الرهن على الأصول، وذلك حماية للمستأجرين، وضماناً لعدم إثقال الأصول الممولة بالتأجير التمويلي بالرهن، على الرغم من سداد المستأجر التزاماته وحقه في نقل الملكية له في نهاية مدة العقد. وإلى جانب ذلك، تعمل الهيئة على تطوير مشاريع تنظيمية إضافية، من بينها إعداد معايير **حماية المستهلك،** ومتطلبات **كفاية رأس المال** لشركات التأجير التمويلي، بما يعزز متانة القطاع، ويرفع مستوى الثقة فيه، ويواكب أفضل الممارسات الرقابية.

قطاعات سوق رأس المال > قطاع التأجير التمويلي > أبرز تطورات العام 2025

بلغ عدد شركات التأجير التمويلي المرخصة من قبل هيئة سوق رأس المال الفلسطينية كما في نهاية العام 2025 تسع شركات. والشركات المرخصة هي:

	الشركة	تأجير تمويلي تقليدي أو تأجير تمويلي متفق مع الشريعة الإسلامية
1	الشركة الفلسطينية للتأجير والتأجير التمويلي - باليس	تأجير تمويلي تقليدي
2	شركة الإجارة الفلسطينية	تأجير تمويلي متفق مع الشريعة الإسلامية
3	شركة ريتز للتأجير التمويلي	تأجير تمويلي تقليدي
4	شركة ليس فور يو للتأجير التمويلي	تأجير تمويلي تقليدي
5	شركة ليس آند جو للتأجير التمويلي	تأجير تمويلي تقليدي
6	شركة جديكو للتأجير التمويلي	تأجير تمويلي تقليدي
7	الشركة المتكاملة للتأجير التمويلي	تأجير تمويلي تقليدي
8	الشركة العربية للتأجير التمويلي	تأجير تمويلي تقليدي
9	شركة آفاق للإجارة الإسلامية	تأجير تمويلي متفق مع الشريعة الإسلامية

في إطار التوجهات الاستراتيجية لهيئة سوق رأس المال الفلسطينية، التي أولت اهتماماً خاصاً بتعزيز الإطار التنظيمي والقانوني لنشاط الإجارة، تواصل الهيئة جهودها الرامية إلى تطوير منتجات التأجير التمويلي المتوافقة مع أحكام الشريعة الإسلامية. وضمن هذا المسار، عملت الهيئة على إعداد تعليمات تنظيمية متخصصة تحكم عمل الشركات التي تمارس نشاط التأجير التمويلي المتفق مع أحكام الشريعة (الإجارة)، ومن المتوقع إصدارها خلال مطلع العام 2026.

وقد ركزت هذه التعليمات على ترسيخ مبادئ الحوكمة الشرعية، انسجاماً مع قرارات وتوصيات الهيئة العليا للرقابة الشرعية، من خلال التأكيد على الفصل الواضح بين أنشطة التأجير التمويلي التقليدية والأنشطة المتوافقة مع أحكام الشريعة، واشتراط تعيين مستشار شرعي وفق معايير محددة، إلى جانب تنظيم العلاقة بين التشريعات الوطنية السارية ومعايير هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية (AAOIFI)، ومن شأن هذه التعليمات أن تسهم في توسيع قاعدة المستفيدين من خدمات التأجير التمويلي، وتلبية احتياجات شريحة أوسع من مستخدمي الخدمات المالية ذوي التفضيل للمنتجات المتوافقة مع أحكام الشريعة الإسلامية، بما يعزز الشمول المالي، ويدعم التنمية الاقتصادية المستدامة.

وفي سياق الهدف الثالث في استراتيجية الهيئة المتعلق باستدامة القطاعات المالية تحت إشراف الهيئة، وتعزيز مساهمتها في التنمية الاقتصادية، والهدف الفرعي الخاص بتوسيع نطاق خدمات التأجير التمويلي، تم التحضير للبدء في إعداد تعليمات تتضمن معايير ومبادئ حماية المستهلك وانضباط السوق في قطاع التأجير التمويلي، وتعليمات الملاءة المالية لشركات التأجير التمويلي، وتم عقد اجتماعات تحضيرية عدة، حيث سيتم تنفيذ هذه التعليمات في العام 2026.

كما تم خلال العام صدور قرار ضوابط تنظيم رهن الأصول المؤجرة في عقود التأجير التمويلي رقم (3) لسنة 2025م بتاريخ 05/11/2025. وقد احتوى القرار على مجموعة من الأحكام لتنظيم عملية الرهن للأصول المؤجرة تأجيراً تمويلياً، وتنظيم استخدام الرهن على الأصول، وذلك حماية للمستأجرين وضماناً لعدم إثقال الأصول الممولة بالتأجير التمويلي بالرهن، بحيث يتم مراعاة أن يكون رهن الأصول المؤجرة إجراءً استثنائياً يُلجأ إليه فقط لغرض الحصول على التمويل اللازم لممارسة نشاط التأجير التمويلي، وذلك في حال تعذّر توفر وسائل تمويل أخرى لا تشترط تقديم الأصول المؤجرة كضمان. هذا إضافة إلى التأكيد على ما ورد في القرار بقانون رقم (6) لسنة 2014م بشأن التأجير التمويلي بالتزام المؤجر بنقل ملكية الأصل المؤجر خلال (15) يوماً من تاريخ أحقية المستأجر بتملك العين المؤجرة، غير مثقل بأي حق عيني من رهن أو حجز أو خلاف ذلك. بالنتيجة، هذه التدخلات السياساتية نابعة من دور الهيئة الأساسي في تحقيق الاستقرار المالي، وحماية حقوق أطراف المتعاملين في قطاع التأجير التمويلي.

وفي السياق ذاته، وضمن الجهود الرامية إلى توسيع نطاق خدمات التأجير التمويلي، واصلت الهيئة وسلطة الأراضي اجتماعات اللجنة المشتركة بمشاركة الجريدة الرسمية لمناقشة تعليمات تسجيل الأموال غير المنقولة المؤجرة تأجيراً تمويلياً، وقد تم الاتفاق على الصيغة النهائية للتعليمات بما يتماشى مع القوانين السارية، ووضع أسس وإجراءات واضحة لتسجيل العقارات الممولة عن

طريق التأجير التمويلي، ومن المتوقع أن يكون لصدور هذه التعليمات انعكاس إيجابي على القطاع، حيث سيسهم في دخول مؤجرين جدد إلى سوق التأجير التمويلي، وتوسيع قاعدة الأصول المؤجرة لتشمل الأموال غير المنقولة، بما يساعد على نقل نشاط التمويل العقاري من السوق غير الرسمي إلى القطاع المالي المنظم. وبالتوازي، أعدت الهيئة تعليمات تنظيمية خاصة بنشاط التأجير التمويلي العقاري، سيتم إصدارها بعد اعتماد تعليمات سلطة الأراضي بهذا الخصوص.

كما تم خلال العام صدور تعليمات تسجيل المركبات المؤجرة تأجيراً تمويلياً رقم (1) لسنة 2024 المحدثة للتعليمات الصادرة في العام 2017م، وتم نشرها في الجريدة الرسمية بتاريخ 10/02/2025، وذلك بعد جهود حثيثة من الهيئة مع فريق الوزارة، حيث إن النسخة المحدثة من التعليمات أضافت موضوع المركبات العمومية، وتمكين شركات التأجير التمويلي من تمويلها، إضافة إلى تعديل المواد وإضافة مواد جديدة لجعل التعليمات أكثر شمولاً ووضوحاً.

أما على المستوى القطاعي، فإن توسيع خدمات التأجير التمويلي، سيزيد من عمق قطاع التأجير التمويلي ونسب الاختراق لهذا القطاع، وتنويع محفظة الأصول المؤجرة، إضافة إلى تأثيراته الإيجابية على قطاع الإسكان بشكل عام، من حيث زيادة التفاعل بين قوى العرض والطلب.

المؤشرات المالية الرئيسية للقطاع:

في هذه الجزئية نستعرض أهم البنود المالية الرئيسية المقارنة لقطاع التأجير التمويلي للعامين 2024 و2025.

-	**2025**	**2024**
البند	دولار أمريكي	دولار أمريكي
مجموع الأصول	210,195,104	191,316,318
مجموع الالتزامات	143,702,377	134,431,743
مجموع حقوق الملكية	66,492,727	56,884,575
رأس المال المدفوع*	45,429,813	45,360,456
صافي الاستثمار في عقود التأجير التمويلي	154,618,801	142,015,273
نسبة التعثر**	% 13.39	15.85%

*الفرق في رأس المال المدفوع يعود لفرق العملة حيث ان بعض الشركات تستخدم عملة الشيكل في بياناتها المالية.

** تم احتساب النسبة من التقارير المالية نصف السنوية للفترة المنتهية في 31/12/2026.

إحصائيات القطاع

بلغت قيمة إجمالي الاستثمار في عقود التأجير التمويلي المسجلة لدى الهيئة في نهاية العام ما يقارب 118.4 مليون دولار أمريكي، بواقع 1944 عقداً. وتمثل إحصائيات العام 2025 ارتفاعاً في قيمة العقود بنسبة 27.7% عن العام 2024، وبنسبة 12.4% بما يخص عدد العقود.

إن هذا الارتفاع عائدٌ إلى بدء تعافي الاقتصاد الفلسطيني في الضفة الغربية من تبعات العدوان الإسرائيلي على قطاع غزة وتأثيره السلبي على قطاع التأجير التمويلي كأحد مكونات القطاعات الاقتصادية المختلفة.

والأشكال البيانية تظهر النمو/الانخفاض الشهري في عقود التأجير التمويلي قيمةً وعدداً ما بين العامين 2024 و2025.

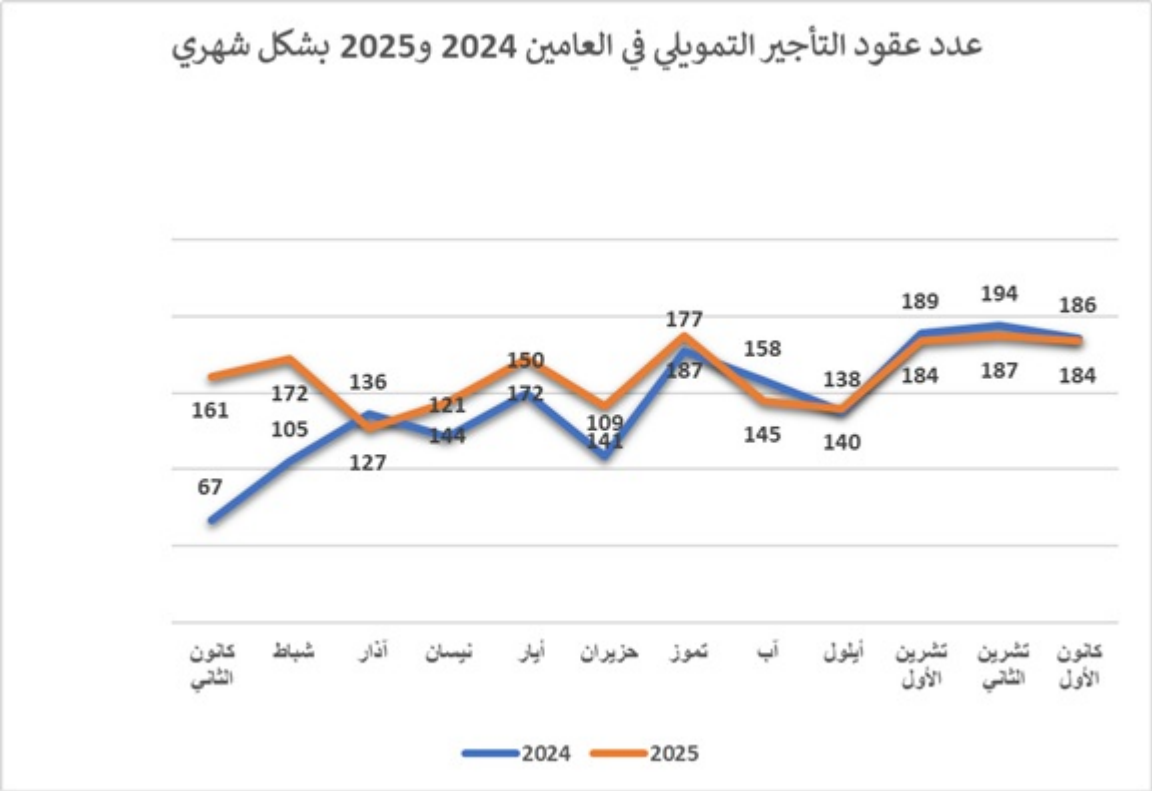

أما ما يخص توزيع محفظة عقود التأجير التمويلي في العام 2025 حسب نوع الأصول والغاية من الاستخدام، فنرى أن المركبات للاستخدام الشخصي هي أكثر الأصول التي تم تمويلها، حيث بلغت نسبة قيمة العقود (51.78%) من إجمالي قيمة العقود ونسبة (73.66%) من عدد العقود.

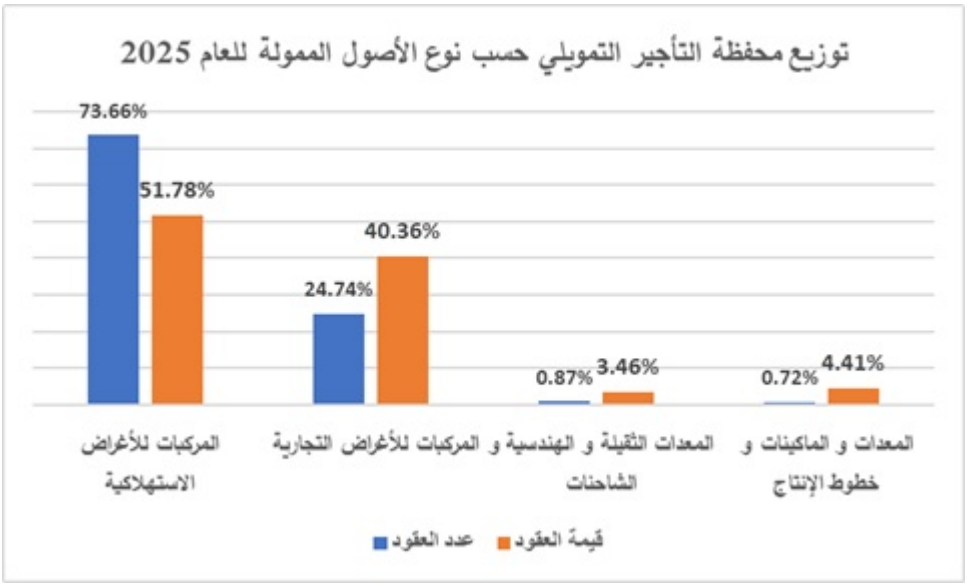

والرسم البياني أدناه يعكس توزيع فئة الأصول المنقولة-المال المنقول (الماكينات، والمعدات، وخطوط الإنتاج، ... وغيرها) من حيث نوع الأصول قيمةً وعدداً، التي شكلت نسبة 4.41% من قيمة العقود، ونسبة 72.0% من عدد العقود المسجلة. فيما يلي تصنيف هذه الأصول حسب نوعها وحصة كل منها من محفظة الأصول المنقولة، كالآتي:

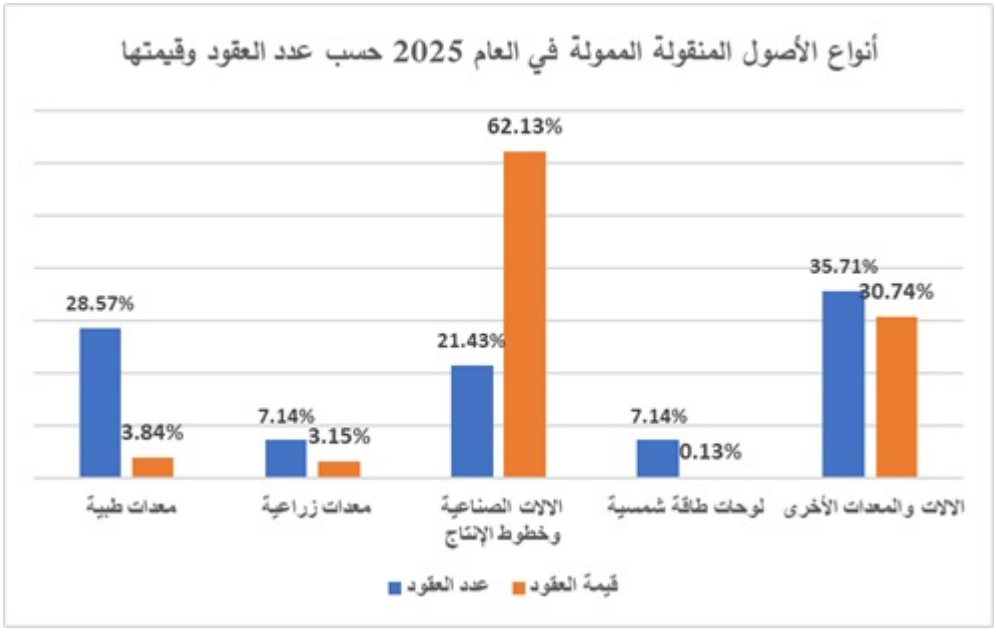

أما ما يخص حصة كل قطاع اقتصادي من التأجير التمويلي، فإن الرسم البياني أدناه، يوضح حصة كل قطاع من العقود قيمةً وعدداً. نرى أن القطاع الاستهلاكي هو أكثر القطاعات استفادة، حيث بلغت نسبة قيمة العقود (51.33%) من إجمالي قيمة العقود ونسبة (72.94%) من عدد العقود، وهذه العقود تمثل تمويلاً لمركبات للاستخدام الشخصي، وهذا متوافق مع النمط الاقتصادي الذي نعيش فيه، فهو اقتصاد قائم على الاستهلاك.

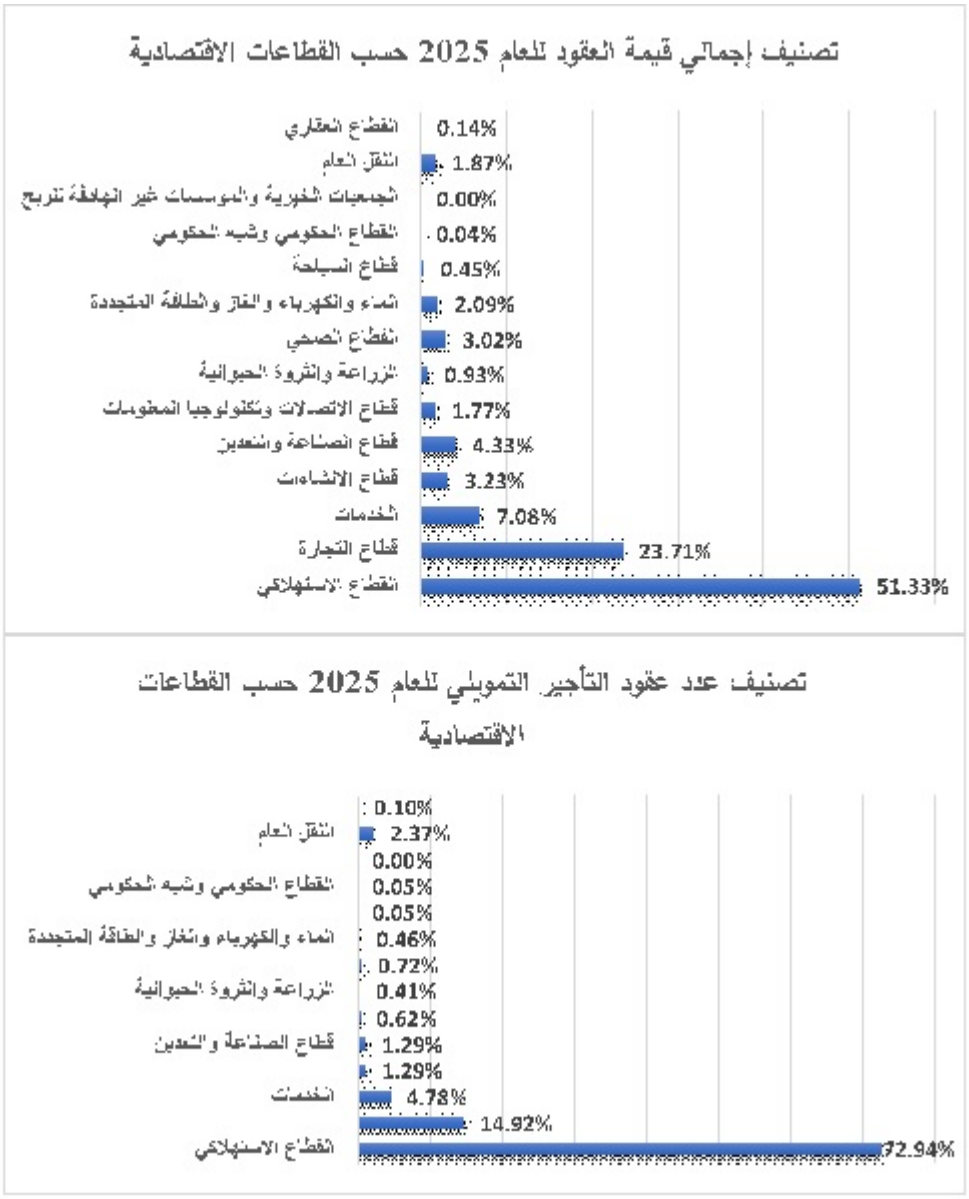

وبخصوص التوزيع الجغرافي لمحفظة العقود، فإن محافظة رام الله والبيرة تستحوذ على الحصة الأكبر من المحفظة بنسبة 54.52% من حيث القيمة 42.9% من حيث العدد، تليها محافظة نابلس. وهذا التوزيع متوافق مع هيكلة الاقتصاد وتركز الأعمال في المحافظات.

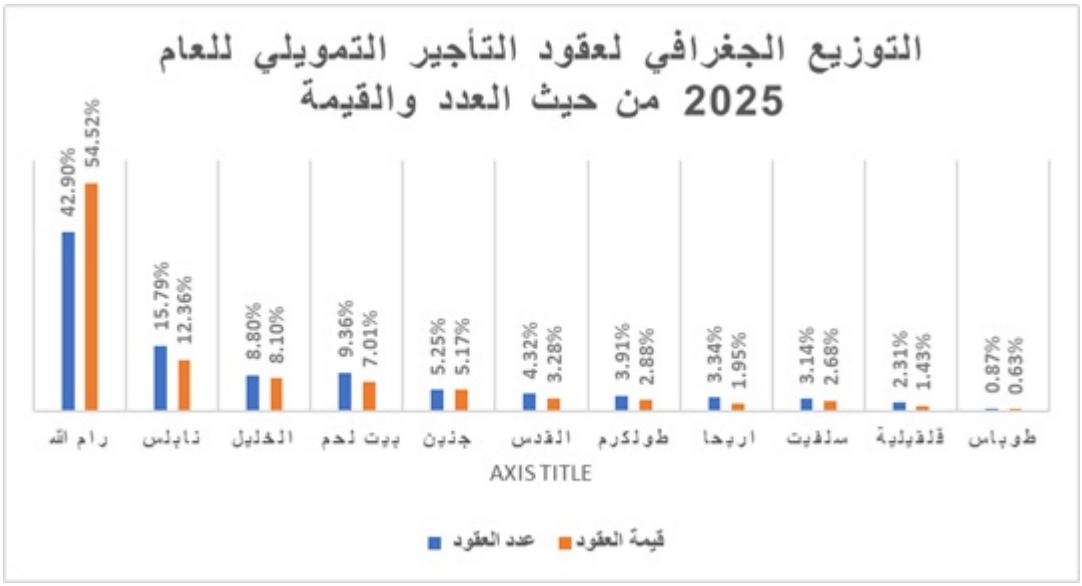

أما من حيث طبيعة المستأجرين، سواء كفرد أو شركة، فقد بلغت نسبة المستأجرين من الأفراد 56% من إجمالي قيمة العقود، ونسبة 81% من العدد، كما هي موضحة في الأشكال البيانية التالية:

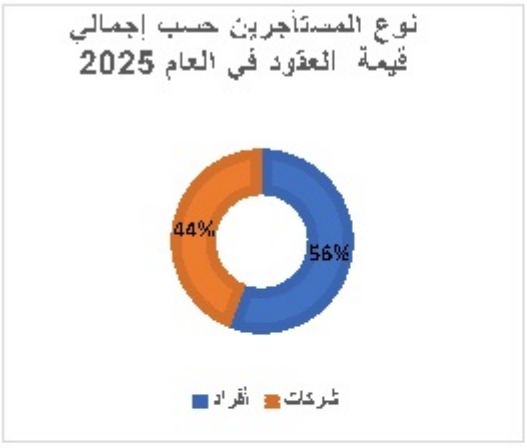

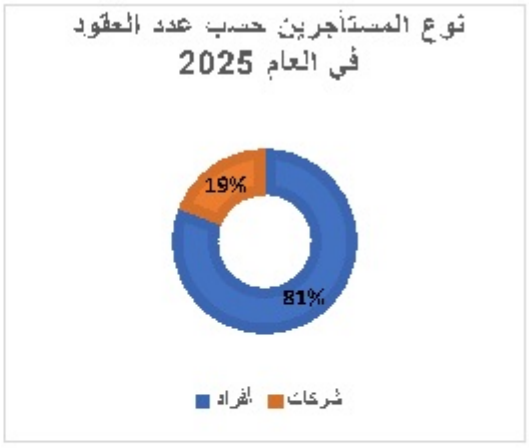

قطاعات سوق رأس المال > قطاع التأجير التمويلي > التخصيم

يعد التخصيم من أدوات التمويل التي تساعد المنشآت، وبخاصة الصغيرة منها والمتوسطة على إدارة رأس مالها العامل، واستخدام الأصول الموجودة على بياناتها المالية كنوع من أنواع الضمان للحصول على التمويل، حيث يسهم التخصيم عن طريق توفير السيولة لهذه الشركات في نموها وزيادة دورها في الاقتصاد.

وقد دعم البنك الأوروبي للتنمية والتعمير إعداد مسودة لمشروع قانون التخصيم متوافقة مع القوانين المحلية والممارسات الفضلى، وقد تم خلال العام المراجعة النهائية للمسودة وتوافقها مع قانون التخصيم الموحد الصادر عن معهد توحيد القوانين (UNIDROIT) من قبل فريق الهيئة، والفريق القانوني المعين من قبل البنك الأوروبي للتنمية والتعمير. وعمل الفريق على إعداد مذكرة تفسيرية وورقة سياسات تشريعية للقانون باللغتين العربية والإنجليزية. وسيتم عرض مسودة القانون والمذكرة التفسيرية وورقة السياسات التشريعية على مجلس الإدارة، ومن ثم مشاركتها مع المؤسسات ذات العلاقة والجمهور للنقاش.

قطاعات سوق رأس المال > قطاع تمويل الرهن العقاري

قطاعات سوق رأس المال > قطاع تمويل الرهن العقاري > التعريف بالقطاع

استناداً إلى قانون هيئة سوق رأس المال رقم (13) للعام 2004، تقوم الهيئة بأعمال الرقابة والإشراف على قطاع تمويل الرهن العقاري، انطلاقاً من هدفها الأساسي المتمثل في تهيئة المناخ الملائم لتحقيق استقرار ونمو رأس المال وحماية حقوق المستثمرين، من خلال إعداد البيئة التشريعية الناظمة لعمل قطاع تمويل الرهن العقاري، بما يشمل المخمنين العقاريين.

تهيمن البنوك على السوق الأولي (هو المنح المباشر للمواطنين للقروض) لقطاع تمويل الرهن العقاري نظراً للسيولة العالية التي يتمتع بها القطاع المصرفي الفلسطيني، وللتكلفة القليلة للودائع (مصدر تمويل البنوك الرئيسي) ولسعة انتشاره في فروع كثيرة. هذا الأمر يشكل تحدياً أمام شركات تمويل الرهن العقاري في المنافسة والعمل ضمن السوق المباشر (الأولي) لقطاع تمويل الرهن العقاري.

أما السوق الثانوي (عمليات إعادة تمويل محافظ القروض التي تمنحها البنوك للمواطنين) لقطاع تمويل الرهن العقاري، فما زالت شركة فلسطين لتمويل الرهن العقاري تعمل في السوق من خلال الذراع التمويلية لها، وهي شركة تمويل الرهن العقاري الفلسطينية، التي كان لها أثر كبير في امتداد وتوسع سوق تمويل الرهن العقاري، من خلال إعادة تمويل محافظ قروض الرهن العقاري للبنوك، إلا أنه نظراً لتوفر السيولة في البنوك، ومنح تسهيلات تمويلية، وزيادة النشاط غير الرسمي في مجال تمويل العقارات، فإن ذلك أدى إلى تراجع نشاط السوق الثانوي المتمثل بشركة فلسطين لتمويل الرهن العقاري لإعادة تمويل قروض الرهن العقاري.

أما بخصوص التخمين العقاري، ونظراً لأهمية هذه المهنة في تحديد قيمة الضمانات العقارية التي يتم منح القروض على أساسها، حيث إن نسبة قيمة العقار إلى القرض تعتبر إحدى أدوات السياسة الاحترازية التي يتم استخدامها من أجل المحافظة على استقرار سوق الرهن العقاري، فإنه بالتالي كلما كانت القيمة التخمينية للعقار حقيقية وواقعية، سيسهم ذلك في تحقيق الهدف المتمثل باستقرار سوق الرهن العقاري، بحيث تكون قيم العقارات الممولة مقاربة للواقع في حال تعثر المقترضين واضطرار البنوك للتنفيذ على هذه العقارات واستعادة أموالها.

وعليه، وانطلاقا من مسؤولة الهيئة بالرقابة والإشراف على المخمنين العقاريين، فقد عملت منذ العام 2007 على صياغة البيئة التشريعية المنظمة للرقابة على أعمال المخمنين العقاريين، وتقوم الهيئة باستخدام الأدوات المناسبة وفق الأسس التي حددتها تعليمات ترخيص المخمنين العقاريين رقم (3) لسنة 2012 المعدلة للتعليمات الصادرة العام 2007، من أجل منح الترخيص لذوي الخبرة والكفاءة. وفي هذا السياق، تقوم الهيئة بتنظيم الدورات التدريبية، وعقد الامتحانات اللاحقة، كأحد شروط الحصول على الترخيص.

قطاعات سوق رأس المال > قطاع تمويل الرهن العقاري > أبرز تطورات العام 2025

عقدت الهيئة، وبالتعاون مع المعهد المصرفي الفلسطيني، دورة تدريبية في التخمين العقاري بمشاركة 27 متدرباً، خلال الفترة 21-25/09/2025 لأغراض الحصول على رخصة التخمين العقاري.

وتم عقد الامتحانات المؤهلة للحصول على الترخيص -إلى جانب متطلبات أخرى- خلال شهر شباط 2025، بمشاركة 40 ممتحناً، كما تم عقد امتحان آخر في شهر تشرين الأول 2025، بمشاركة 19 ممتحناً.

وتم خلال العام منح ترخيص لـ (13) مخمّناً عقّارياً استوفوا شروط الحصول على رخصة التخمين العقاري وفقاً للتعليمات.

وانطلاقاً من دورها في تطوير قطاع التخمين العقاري، تعاونت الهيئة مع غرفة تجارة وصناعة محافظة الخليل، من خلال مركز التحكيم التجاري التابع للغرفة، في تنظيم دورة تدريبية للتخمين العقاري خلال الربع الأخير من العام، وقد شاركت الهيئة في فعاليات اختتام الدورة، وتم اعتماد الدورة التدريبية الخاصة بالتخمين العقاري التي تعتبر من أحد شروط الحصول على رخصة المخمن العقاري في تعليمات رقم (3) لسنة 2012 الخاصة بترخيص المخمنين العقاريين.

كما استمر التعاون والمشاورات مع مجلس الوزراء وسلطة الأراضي بخصوص مشروع نظام التخمين العقاري وترخيص المخمنين العقاريين، الذي سيصبح النظام صاحب الصلاحيات بما يخص الترخيص والرقابة على المخمنين العقاريين في القطاعات والمجالات كافة في فلسطين. ويتم ذلك من خلال تعزيز التبادل المعرفي والفني في المؤسستين، ومن من واقع الخبرات العملية بما يخص التخمين العقاري وتأهيل المخمنين العقاريين والرقابة عليهم.

العدوان على قطاع غزة

للعدوان على قطاع غزة تأثير كبير على القطاع العقاري بعد التدمير والتفجير للمنازل والمنشآت. وبما يخص إعادة تمويل الرهن العقاري، لا يوجد أي قروض معاد تمويلها في قطاع غزة، أما المخمنون العقاريون، فقد توقف عملهم.

إحصائيات القطاع

يعمل في قطاع تمويل الرهن العقاري شركتان هما شركة فلسطين لتمويل الرهن العقاري، وشركة تمويل الرهن العقاري الفلسطينية، وتقدم الأخيرة برنامج إعادة تمويل القروض إلى المصارف، ويبلغ الرصيد القائم للمحفظة المعاد تمويلها 1.76 مليون دولار أمريكي كما في نهاية العام 2025، نظراً للتحديات التي تواجه الشركة التي أشرنا إليها سابقاً.

يعمل في قطاع التخمين العقاري لأغراض تمويل الرهن العقاري 85 مخمناً عقّارياً حتى نهاية العام 2025، موزعين على المحافظات كافة، وفق الجدول التالي:

المحافظة	العدد	النسبة
رام الله والبيرة	29	34%
الخليل	12	14%
طولكرم	12	14%
بيت لحم	11	13%
جنين	10	12%
نابلس	4	5%
قلقيلية	3	4%
القدس- العيزرية	1	1%
سلفيت	1	1%
طوباس	1	1%
أريحا	1	1%

خدمات الاستدامة المالية

خدمات الاستدامة المالية > الشمول المالي

شهد العام 2025 نهاية الإطار الزمني للاستراتيجية الوطنية للشمول المالي في فلسطين، ومنذ إطلاق الاستراتيجية واعتمادها في العام 2018، استمر العمل الدؤوب على تنفيذ البرامج والأنشطة المرتبطة بها، وتم تحقيق مجموعة واسعة من الإنجازات على الرغم من الظروف الصعبة والاستثنائية التي رافقت مراحل تنفيذ الاستراتيجية.

ومما لا شك فيه، أن الأحداث الجسيمة التي مرت بها فلسطين وما زالت؛ سواء الوضع الاقتصادي الصعب أو تداعيات حرب الإبادة على الشعب الفلسطيني، فرضت تحديات إضافية على واقع الشمول المالي في فلسطين، الأمر الذي تطلب استكمال الجهود من قبل الهيئة وسلطة النقد. وفي هذا السياق، وخلال الربع الرابع من العام 2025، أصدر مجلس الوزراء الموقر قراراً يفيد بتمديد الإطار الزمني للاستراتيجية الوطنية للشمول المالي لثلاث سنوات إضافية تنتهي مع نهاية العام 2028. هذا إضافة إلى قرار مجلس الوزراء بإعادة تشكيل اللجنة الوطنية للشمول المالي في فلسطين، وذلك استجابة للتوصيات المقدمة من قبل اللجنة الوطنية للشمول المالي عطفاً على القرارات التي اتّخذت خلال اجتماعها العاشر الذي عقد خلال شهر آب من العام 2025. كما صدرت توجيهات مجلس الوزراء لتولي اللجنة الوطنية للشمول المالي إعداد وإقرار خطة عمل تنفيذية تشمل الأعوام (2026-2028)، وتركز على تعزيز الشمول المالي، على أن تأخذ بالاعتبار جميع المستجدات والتحديات الاقتصادية والمالية والتقنية والسياسية التي طرأت منذ اعتماد الاستراتيجية الأصلية بتاريخ 12/09/2018.

وفي هذا السياق، عملت اللجنة الفنية على بناء وتطوير الخطة التنفيذية المقترحة استناداً إلى مجموعة من المعايير والمعطيات نجملها فيما يلي:

أولاً. الاستناد إلى التدخلات السياساتية المعتمدة في العام 2023 من قبل اللجنة الوطنية للشمول المالي، كنتيجة لإعادة التقييم الشامل للشمول المالي في حينه، التي تمثلت في:

1- الوضع الاقتصادي كأبرز محددات الشمول المالي في فلسطين:

- ضرورة التركيز على الخدمات المالية المُضَمنة (Embedded Finance).
- ضرورة التركيز على تطوير الخدمات والمنتجات المالية متناهية الصغر.
- ضرورة التركيز على تعزيز استخدام التكنولوجيا المالية، وضرورة اقترانه مع البنود أعلاه.

2- تحفيز البيئة الممكّنة لتطوير المنتجات والخدمات المالية المستندة إلى احتياجات جانب الطلب (Demand oriented financial products).

3- الاستمرار في توجيه سياسات التثقيف والتوعية المالية:

- اتّباع منهجية التوعية المركزة وفقاً للموضوع أو الفئة المستهدفة (Thematic financial awareness approach).
- بخصوص أنشطة التوعية والتثقيف المالي العامة، يمكن الاستمرار بها مع ضرورة تركيزها على محاور الحقوق والواجبات المترتبة على استخدامات الخدمات والمنتجات المالية.

4- ضرورة التركيز على محور النوعية وهو المحور الثالث من محاور الشمول المالي بعد الوصول والاستخدام خلال الفترة المقبلة.

5- ضرورة التركيز على قطاعات مالية فرعية محددة.

وفي سبيل ذلك، تمت إعادة تفعيل عمل مجموعات العمل الفنية المتخصصة التي ساهمت، وبشكل فعال، في تطوير خطة عمل الشمول المالي للأعوام 2026-2028، واستناداً إلى المحددات الوارد ذكرها أعلاه، ويتوقع اعتماد خطة العمل من قبل اللجنة الوطنية للشمول المالي خلال الربع الأول من العام 2026. يذكر أن مجموعات العمل المتخصصة تضم ثلاث مجموعات تعنى بالتركيز على المشاريع متناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة، والمنتجات المالية المبتكرة، وتمكين المستهلك، وتضم في عضويتها أكثر من سبعين مؤسسةً تمثل أطياف المجتمع الفلسطيني كافة.

وفي سياق متصل، تم خلال الربع الرابع من العام 2025، إقرار الاستراتيجية الوطنية للمنشآت الصغيرة والمتوسطة ومتناهية الصغر من قبل مجلس الوزراء الموقر، وهي أحد المخرجات الرئيسية لخطة عمل الشمول المالي، التي كانت أحد أبرز البرامج الواردة في خطة الشمول المالي السابقة. وكنتيجة لذلك، تم التوافق مع وزارة الاقتصاد الوطني على اعتماد اللجنة الفرعية المنبثقة عن الشمول المالي، والخاصة بالمشاريع الصغيرة ومتناهية الصغر (MSMEs)، كلجنة مسؤولة عن إعداد الخطة التنفيذية لاستراتيجية (MSMEs)، كونها تضم في عضويتها الجهات ذات العلاقة كافة، دون الحاجة إلى تشكيل لجان أخرى، وتجنب التكرار، وتشتيت الجهود، وتم التوافق على ترأس وزارة الاقتصاد الوطني لهذه المجموعة.

مكافحة جريمتي غسيل الأموال وتمويل الإرهاب

تهدف الهيئة إلى تهيئة المناخ الملائم لتحقيق استقرار ونمو رأس المال، وتنظيم وتطوير ومراقبة سوق رأس المال في فلسطين، وحماية حقوق المستثمرين، وانطلاقاً من مهامها وأهدافها الرامية إلى تحقيق الاستقرار في سوق رأس المال. وفي إطار تطبيق الاستراتيجية الوطنية لمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب وحماية حقوق المتعاملين، واصلت الهيئة دورها في مواءمة الامتثال من أجل تجنيب قطاعات سوق رأس المال من مخاطر عمليات غسل الأموال وتمويل الإرهاب، التي قد تهدد استمرار هذه القطاعات وتعريضها لمخاطر مالية وتشغيلية وقانونية وغيرها، حيث قامت بالعديد من المهمات لتقليل المخاطر والتهديدات المحتملة على القطاعات كافة التي تشرف عليها، وفق الملخص الاتي:

التشريعات:

التعاميم الصادرة عن الهيئة من شأنها رفع كفاءة الشركات وتعزيز قدرتها على مواجهة مخاطر غسل الأموال وتمويل الإرهاب، واتباع النهج القائم على المخاطر في الكشف عن المعاملات المشبوهة، وتم إصدار العديد من التعاميم خلال العام 2025، التي جاءت على النحو التالي:

- تعميم دول عالية المخاطر عددها 3.
- تعميم التقرير السنوي لمسؤولي الامتثال بمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب.
- تعميم بالموافقة على ربط أنظمة البورصة مع نظام (E-KYC) لدى سلطة النقد.
- إخطارات تحديث على قوائم جزاءات مجلس الأمن.
- الدليل الإرشادي بشأن التدابير المتعلقة بمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب والشمول المالي.
- تعميم نتائج تحديث التقييم الوطني 2024- التأمين.
- تعميم نتائج تحديث التقييم الوطني 2024- التأجير التمويلي.
- تعميم نتائج تحديث التقييم الوطني 2024- قطاع الأوراق المالية.
- تعميم نتائج تحديث التقييم الوطني 2024- السوق المالي.

جولات تفتيش مختصة وإعداد سجلات مخاطر

منذ بداية العام 2025، قامت الإدارات الرقابية في إعداد خطة تشغيلية لقسم التفتيش للزيارات الميدانية الدورية معتمدة على سجل المخاطر المحدثة في نهاية العام 2024، وذلك بهدف التحقق من مدى امتثال الشركات الخاضعة لرقابة وإشراف هيئة سوق رأس المال للقانون والتعليمات والتعاميم والتشريعات الخاصة بعمليات مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب. وبدأت الإدارات تنفيذ هذه الخطط من منذ بداية العام، وتم التعاون مع قسم مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب في جولات تفتيش عدة عند الحاجة.

المخالفات والعقوبات الإدارية:

- لا يوجد.

المشاركة في المؤتمرات وورشات العمل والبرامج التدريبية:

- ورشة عمل إفهام بمخاطر غسل الأموال وتمويل الإرهاب وفقاً لنتائج تحديث التقييم الوطني للمخاطر.
- المشاركة في اجتماع بخصوص مناقشة آليات العمل لمواجهة مخاطر غسل الأموال وتمويل الإرهاب من خلال الفوركس والشركات غير المرخصة من قبل هيئة سوق رأس المال مع جهاز الأمن الوقائي.
- تم عقد لقاءين مع مسؤولي الاتصال في كل من شركة البركة للتأمين، والشركة العربية للتأجير التمويلي، بهدف مراجعة الإجراءات الخاصة بمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب
- لقاء وحلقة نقاش حول إجراءات مكافحة غسل الأموال بخصوص قطاع الأوراق المالية مع وحدة المتابعة المالية.
- المشاركة في ورشة عمل حول الاستراتيجية الوطنية لمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب 2025-2028.
- ورشة العمل الإقليمية حول النهج القائم على المخاطر وآليات تقييم المخاطر للمؤسسات المالية -أبو ظبي، خلال الفترة بين 22-26 أيلول/سبتمبر 2025م.

التعاون المحلي والدولي

طلب التعاون المحلي وارد من السلطات المختصة:

الرد على الاستفسارات والطلبات الواردة من السلطات المختصة، وتزويدهم بالبيانات اللازمة ضمن الصلاحيات القانونية للهيئة بهذا الخصوص، على النحو التالي:

قامت الهيئة بالرد على الاستفسارات والطلبات الواردة من السلطات المختصة كما يلي:

- الرد على الكتب الواردة من مكتب النائب العام والبالغ عددها 50.
- الرد على الكتب الواردة من محكمة جرائم الفساد والبالغ عددها 30.
- الرد على الكتب الواردة من دوائر التنفيذ وقرارات المحاكم ووزارة الداخلية والبالغ عددها 127.
- الرد على الكتب الواردة من وحدة المتابعة المالية والبالغ عددها 10.

طلب التعاون المحلي صادر إلى السلطات المختصة:

في إطار تعزيز التعاون مع الجهات المحلية المختصة، قامت الهيئة بتوجيه أربعة عشر طلباً إلى وحدة المتابعة المالية خلال العام 2025، وذلك للحصول على معلومات وبيانات واستيضاحات لغايات دخول السوق.

طلب التعاون الدولي الصادر/وارد:

ضمن جهود الهيئة في تعزيز التعاون الدولي، تم التعامل بكفاءة مع (3) طلبات تعاون دولي واردة خلال العام 2025 من هيئات رقابية إقليمية شملت (لبنان، الأردن، واتحاد هيئات الأوراق المالية العربية). وقد تركزت هذه الجهود على تقديم المشورة الفنية حول مكافحة غسل الأموال في الأصول الافتراضية، وتقديم المساعدة في تدقيق تداولات الأسهم، إضافة إلى التصدي لعمليات انتحال صفة جهات رقابية في تونس ودول الخليج؛ حيث تم إنجاز والرد على هذه الطلبات كافة بنسبة 100%، ما يجسّد دور الهيئة الريادي في حماية نزاهة الأسواق المالية والالتزام بالمعايير الدولية.

التوعية المالية والعلاقات العامة

في إطار دورها الرقابي في تعزيز البيئة القانونية وتطوير القطاعات المالية غير المصرفية وتنظيمها، نفذت هيئة سوق رأس المال خلال العام 2025، سلسلة متكاملة من الأنشطة التوعوية والتواصلية، تأكيداً على التزامها بأهدافها الاستراتيجية الواردة في الخطة الخمسية 2021-2025، وبما يتوافق مع المهام الموكلة إليها بموجب التشريعات والقوانين الناظمة لعملها.

وتجسد هذه الأنشطة حرص الهيئة على تمكين الجمهور الفلسطيني، ونشر المعرفة القانونية والمالية، بما يسهم في تطوير بيئة مالية مستدامة، وتعزيز الثقة والاستقرار في القطاع المالي غير المصرفي. فيما يلي، نستعرض أبرز البرامج والمبادرات التوعوية التي نفذتها الهيئة خلال العام 2025، والتي تمثل نماذج عملية لإسهاماتها في بناء قطاع مالي متطور وواعٍ.

الهيئة ووزارة الاتصالات والاقتصاد الرقمي تعقدان ورشة عمل تعريفية حول المعاملات الإلكترونية وخدمات الثقة

عقدت الهيئة، بالتعاون مع وزارة الاتصالات والاقتصاد الرقمي، ورشة عمل تعريفية تناولت الجوانب الفنية والقانونية للقرار بقانون رقم (17) لسنة 2024م بشأن المعاملات الإلكترونية وخدمات الثقة، ولا سيما تطبيقات التوقيع الإلكتروني ومزودي خدمات الثقة، وذلك في إطار الجهود الوطنية الرامية إلى تعزيز التحول الرقمي، وبناء بيئة قانونية وتنظيمية داعمة للمعاملات الإلكترونية.

وحضر الورشة ممثلون عن القطاعات الخاضعة لرقابة الهيئة وإشرافها، إلى جانب مختصين في الجوانب التقنية والقانونية، إضافة إلى الكادر الوظيفي للهيئة، فيما تولّى الصحافي الاقتصادي طلعت علوي تيسير الورشة، ولا سيّما الجلسة الحوارية الخاصة بالورشة التعريفية.

الهيئة تنظم ورشة عمل حول تعزيز التحول الرقمي في قطاع التأمين

نظمت الهيئة ورشة عمل فنية استهدفت شركات التأمين حول تعزيز التحول الرقمي في قطاع التأمين عبر التكامل مع بوابة الدفع الوطنية (E-SADAD). وتأتي الورشة التي تم تنفيذها، بالتعاون مع الشركة الفلسطينية لخدمات الدفع (E-SADAD)، استكمالاً لجهود الهيئة الرامية إلى تعزيز التحول الرقمي والإلكتروني، وتوجيه مكونات قطاع التأمين نحو الاعتماد على قنوات الدفع الإلكتروني في تنفيذ معاملاتها المالية.

وناقش الحضور في الورشة العديد من القضايا ذات العلاقة، ومنها التحديات الحالية التي تواجه البيع الإلكتروني لوثائق التأمين، وآليات الربط والمتابعة المقترحة. واختتمت الورشة بالتأكيد على أهمية تعزيز تكامل الجهود، ما يسهم في تسهيل الوصول إلى خدمات تأمينية مرنة وآمنة.

وحدة المتابعة المالية والهيئة تنظّمان ورشة عمل حول نتائج عملية تحديث التقييم الوطني والقطاعي للمخاطر

نظّمت الهيئة، ووحدة المتابعة المالية، ورشة عمل متخصصة حول نتائج عملية تحديث التقييم الوطني والقطاعي للمخاطر في فلسطين. وجمعت هذه الفعالية المهمّة ممثلين عن جميع القطاعات الخاضعة لرقابة هيئة سوق رأس المال (الأوراق المالية، وقطاع التأمين، وقطاع التأجير التمويلي).

وتأتي هذه الورشة ضمن سلسلة ورشات تعقدها الوحدة لتعزيز فهم القطاعات كافة بنتائج تحديث التقييم الوطني للمخاطر، بالشراكة مع الجهات الرقابية والسلطات المختصة

التوعية المالية: تعزيز الثقافة المالية

أعلنت الهيئة عن إطلاق "برنامج سوق رأس المال" التدريبي، الذي ينفذ، بالتعاون مع الجامعة العربية الأمريكية وجامعة النجاح الوطنية، مستهدفاً طلبة الجامعات والخريجين لتعريفهم بالإطار القانوني للقطاع المالي غير المصرفي، والخدمات والمنتجات المالية، والتطبيقات الحديثة في التكنولوجيا المالية.

وأكدت الهيئة استمرارها في تنفيذ البرنامج للأعوام الأكاديمية اللاحقة، إلى جانب تنفيذ ورشة عمل متخصصة ضمن أسبوع المستثمر العالمي 2025، لتعزيز فهم الطلبة لأسواق الأوراق المالية، وآليات الرقابة المالية، واستخدام الذكاء الاصطناعي في تحليل البيانات المالية، ودعم القرارات الاستثمارية.

وفي السياق ذاته، نظمت الهيئة، ضمن فعالية أسبوع المستثمر 2025، ورشة عمل متخصصة حول الذكاء الاصطناعي تحت عنوان "قوة البيانات وحدود الثقة"، بمشاركة مؤسسات السوق المالي، وخبراء مختصين.

وأكدت الورشة على أهمية مواكبة التطورات التكنولوجية وتعزيز الابتكار في القطاع المالي غير المصرفي. وتناولت تطبيقات الذكاء الاصطناعي في تحسين الكفاءة وتحليل البيانات واتّخاذ القرار، مع مناقشة التحديات المرتبطة به.

كما نظمت الهيئة حلقات نقاش قانونية، بالتعاون مع كلية القانون والعلوم السياسية في جامعة النجاح الوطنية، وكلية الحقوق في جامعة فلسطين الأهلية. وتناولت الحلقات مشروع قانون التأمين الجديد، وأهمية تحديث الإطار التشريعي لتعزيز الشفافية، والرقي بمكونات قطاع التأمين الفلسطيني، وحماية حقوق حاملي بوليصة التأمين، وتم تقديم مداخلات تحليلية من مراقب التأمين في الهيئة الأستاذ أمجد قبها، بحضور أعضاء هيئة التدريس والطلبة.

وعلى صعيد التكنولوجيا المالية، قدمت الهيئة محاضرة علمية بعنوان **"**مستقبل التكنولوجيا المالية .. الفرص والتحديات"، في جامعة فلسطين الأهلية عبر منصة "زووم"، استعرضت خلالها أبرز التطورات العالمية في التكنولوجيا المالية، وواقع القطاع في فلسطين، بهدف تمكين الطلبة من فهم الفرص والتحديات ومواكبة التحول التكنولوجي في القطاع المالي غير المصرفي.

وفي السياق ذاته، شاركت الهيئة في فعاليات ومبادرات بارزة مثل قمة المرأة والتكنولوجيا والمال التي عقدت تحت شعار "نحو اقتصاد فلسطيني جامع"، وبرعاية وحضور دولة رئيس الوزراء د. محمد مصطفى.

وخلال جولة رئيس الوزراء في جناح القمة الذي ضم مجموعة من مبادرات المؤسسات الشريكة، استعرضت الهيئة في جناحها المخصص أبرز جهودها ومهامها في تطوير القطاع المالي غير المصرفي، ودعم الأفكار الريادية والمبتكرة عبر منصة الاحتضان الرقابي "ابتكر".

الهيئة تنضم إلى عضوية "أيوفي" لتعزيز الرقابة على الخدمات المالية الإسلامية

في خطوة استراتيجية مهمة نحو تعزيز الإطار الرقابي والتشريعي في القطاعات المالية غير المصرفية، أعلنت هيئة سوق رأس المال الفلسطينية عن انضمامها إلى عضوية هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية (أيوفي).

وتأتي هذه الخطوة في سياق تطبيق الهيئة لاستراتيجيتها وتنفيذ برنامج الاستراتيجية الخاص بالنهوض بخدمات وأدوات التمويل المتوافقة مع الشريعة الإسلامية، من خلال إصدار الصكوك الإسلامية، وتعزيز البيئة القانونية والتنظيمية اللازمة لعمل الإجارة في قطاع التأجير التمويلي، وتوسيع خدمات التأمين التكافلي، إضافة إلى خلق البيئة الممكّنة اللازمة لزيادة الاستثمار وفق أحكام الشريعة الإسلامية في فلسطين.

بناء قدرات العاملين في الهيئة

شارك موظفو الهيئة في العديد من البرامج التدريبية المتخصصة في مجالات عمل الهيئة خلال العام 2025، وذلك استكمالاً لجهودها في رفع وتعزيز قدرات العاملين فيها، حيث شارك مجموعة من الموظفين في عدد من الدورات التدريبية المتخصصة في صناعة التأمين حول مبادئ الاكتوارية الأساسية، إضافة إلى دورات حول تصميم منتجات التأمين الزراعي، وإعادة التأمين، واتفاقيات إعادة التأمين التي تم عقدهما بالتعاون مع منظمة أوكسفام.

وضمن مشروع مساعدات فنية مقدم من مؤسسة التمويل الدولية (IFC)، شارك موظفو الهيئة في برامج تدريبية وشهادات متخصصة شملت: شهادة خبير معتمد في التأمين الأصغر (Certified Expert in Microinsurance)، خبير معتمد في إدارة المخاطر (Expert In Risk Management Certified)، إضافة الى شهادات متخصصة في نظم المعلومات (Digital Transformation: From AI and IoT to Cloud, Blockchain, and Cybersecurity)، وشهادة (KM Course: Stanford Digital Transformation Program).

وفي السياق ذاته، شاركت الهيئة في مجموعة برامج تدريبية نظمها صندوق النقد العربي واتحاد هيئات الأوراق المالية العربية حول النهج القائم على المخاطر، وآليات تقييم المخاطر والرقابة على الأسواق المالية، وتطوير أسواق المال العربية، والتأمين التكافلي، وتحليل البيانات لقطاع الأعمال. وتم تنفيذ تدريب متخصص لموظفي الإدارة العامة للأوراق المالية حول نظام التداول الفوريكس.

كما شارك موظفو الهيئة في برنامج تدريب متخصص حول التمويل الإسلامي، تم تنفيذه من قبل منظمة الأيوفي، ومعهد البحرين للدراسات المالية والمصرفية، وتناول في ورشاته موضوعات متخصصة في التمويل الإسلامي وأبرز التطورات العالمية.

نوع الدورة	عدد الدورات	عدد المشاركين
الدورات الداخلية	5	37
الدورات الخارجية- وجاهي/عن بعد	13	23

الملاحق

الملاحق > إحصائيات وبيانات قطاع التأجير التمويلي